

## العدل العرب» يطالب بسرعة إقرار اتفاقية مكافحة الإرهاب»



القاهرة: «الخليج»، وأم

دعا مجلس وزراء العدل العرب، الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى إتمام إجراءات التصديق عليها، وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة العربية

وشاركت دولة الامارات في أعمال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس، التي عقدت أمس الاثنين في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية. وترأس الوفد القاضي المستشار محمد حمد البادي رئيس المحكمة الاتحادية العليا، وضم الوفد القاضي محمد عبد الرحمن الجراح رئيس المحكمة الاتحادية العليا، والقاضي عبد الرحمن مراد البلوشي مدير إدارة التعاون الدولي، والمستشار الدكتور عبد الله الحمادي رئيس قسم الجامعة العربية بالمندوبية الدائمة للدولة لدى الجامعة العربية.

ودعا الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط إلى تعاون قضائي عربي للتصدي للمخاطر والتهديدات الأمنية

الخطيرة التي تجابه العالم العربي.

وحت أبو الغيط، في كلمته أمام الدورة، على اغتنام جميع الفرص والوسائل التي تتيحها هذه الآليات لتعزيز استراتيجية فعالة وشاملة لمواجهة الإرهاب على المستوى العربي وأيضاً على المستوى الوطني، معتبراً أن النجاح في مواجهة الإرهاب «يظل رهناً بالتكامل والتضافر بين هذه الجوانب كلها من خلال استراتيجية شاملة». وأشار إلى «الامكانيات الكبيرة التي تتيحها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وطالب المجلس، في ختام دورته الـ 37 برئاسة الجزائر أمس، الدول العربية المصدقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى مواصلة تزويد الأمانة الفنية للمجلس بما قامت به من إجراءات لمواءمة تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية، وما تقترحه من سبل لتفعيل أحكامها.

### تكثيف التعاون

وحت المجلس الدول العربية على تكثيف التعاون العربي الثنائي والجماعي في مجال تبادل المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب، وتفعيل أحكام المادة الرابعة من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بشأن تبادل المعلومات والخبرات.

وطالب المجلس بالعمل على تنسيق الجهود العربية للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين العائدين من مناطق النزاع وعائلاتهم من خلال وضع آليات شاملة تتوافق مع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية وقرارات مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب.

كما شدد المجلس على ضرورة الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ورفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية من تهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية.

ودعا المجلس الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى إتمام إجراءات التصديق عليها وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة، وتكليف الأمانة الفنية للمجلس بمواصلة تشجيع الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية إلى القيام بذلك.

وأكد المجلس ضرورة تكثيف التعاون العربي الثنائي والجماعي بين الجهات القضائية في الدول العربية في مجال التحقيقات والمتابعات والإجراءات القضائية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### تتبع الأموال المغسولة

وأشار إلى ضرورة العمل على وضع تدابير وآليات وطنية لضمان فعالية تتبع وحجز ومصادرة الأموال المغسولة أو الموجهة لتمويل الإرهاب بالسرعة اللازمة.

ودان المجلس كافة الاعتداءات الإرهابية التي تتعرض لها الدول العربية، وجميع أشكال الإرهاب ومظاهره ومصادره، مؤكداً ضرورة العمل على تعزيز تدابير الوقاية من الإرهاب ومعالجة أسبابه واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية، ووضع برامج تهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعددية ومحاربة التطرف.

وفي قرار آخر بشأن «الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات»، دعا المجلس الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية إلى إتمام إجراءات التصديق عليها وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة، وتكليف الأمانة الفنية للمجلس بمواصلة تشجيع الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى القيام بذلك.

وطالب المجلس الدول العربية بالتعاون لمنع الإرهابيين من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت للتحريض على دعم أعمالهم الإرهابية وتمويل أنشطتهم والتخطيط والإعداد لها.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.